

Distr.: General
22 April 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي الثالث والثلاثون للأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الثالث والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). ويتضمن التقرير استعراضاً وتقييماً لتنفيذ هذا القرار منذ صدور تقريري السابق بهذا الشأن، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1032)، ويتناول التطورات المستجدة حتى 1 نيسان/أبريل 2021.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى تعزيز احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989، والذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

4 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الرئيس، ميشيل عون، مشاورات برلمانية ملزمة أسفرت عن تعيين رئيس الوزراء السابق سعد الحريري رئيسا للوزراء معينا، بأغلبية 65 صوتا من أصل 120 عضوا في البرلمان (استقال ثمانية منهم). وتعهد السيد الحريري بالإسراع بتشكيل حكومة من الأخصائيين غير المتحزبين، تكون مهمتهم هي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية. ومنذ ذلك الحين، كان



030521 290421 21-05399 (A)



ثمة جمود مستمر بشأن تشكيل حكومة جديدة. وعلى الرغم من الجهود المحلية والدولية لكسر هذا الجمود، تبدو المواقف متعنتة ويزداد الخطاب السياسي تأجُّجا.

5 - ونتيجة لذلك، أدت حكومة رئيس الوزراء، حسن دياب، مهامها باعتبارها مجلس وزراء لتصريف الأعمال في الأشهر الثمانية التي تلت استقالتها في 10 آب/أغسطس 2020. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية الاقتصادية القائمة من قبل، مع تعليق الإصلاحات الهيكلية العاجلة والمشاركة مع صندوق النقد الدولي في إعداد برنامج شامل لتحقيق الاستقرار والإصلاح. وحذر رئيس الوزراء، في خطاب ألقاه في 6 آذار/مارس، من أن لبنان قد بلغ لبنان حافة الانفجار بعد الانهيار. وعلى حد قوله: ”فالمعادلة واضحة: لا حل للأزمة الاجتماعية من دون حل الأزمة المالية؛ ولا حل للأزمة المالية من دون استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي؛ ولا مفاوضات مع صندوق النقد من دون إصلاحات، ولا إصلاحات من دون حكومة جديدة“. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، وافق البنك الدولي على منح قرض قيمته 246 مليون دولار لبرنامج شبكة أمان اجتماعي طارئة مدته ثلاث سنوات لتوفير التحويلات النقدية الطارئة والحصول على الخدمات الاجتماعية لفائدة حوالي 000 786 من اللبنانيين الذين يعانون من الفقر والضعف. ووافق البرلمان اللبناني على القرض في 12 آذار/مارس. وفي 29 آذار/مارس، أجاز البرلمان دفعة مقدمة سلفا قدرها 200 مليون دولار لشركة الكهرباء الوطنية لتجنب انقطاع التيار الكهربائي بالكامل، على الرغم من أن المبلغ سيغطي تكاليف استيراد الوقود لمدة شهرين فقط، حسبما ذُكر.

6 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، في باريس، تشاركت فرنسا والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر لدعم الشعب اللبناني. وفي الاستنتاجات، ذكر الرئيسان المشاركان أن المشاركين قد أعربوا عن قلقهم إزاء تأخر التحقيقات في الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتخوّفهم من الأزمة الإنسانية التي تلوح في الأفق، وكذلك ”ذكّر المشاركون بشدّة بأهمية تنفيذ الإصلاحات التي يترقّبها الشعب اللبناني والمجتمع الدولي تنفيذًا فعليًا“. وشددوا مجددا على أن ثمة حاجة ماسة إلى أن يتوافق المسؤولون السياسيون اللبنانيون في أسرع وقت على تشكيل حكومة ذات مصداقية. وأُقرّ إطار الإصلاحات والانتعاش وإعادة الإعمار ومرفق التمويل التابع له (صندوق استئماني متعدد المانحين) الذي أعده البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

7 - وفي 23 آذار/مارس 2021، دعت جامعة الدول العربية جميع الفصائل السياسية في لبنان إلى ”إعلاء المصلحة الوطنية والعمل بشكل سريع على انهاء حال الانسداد السياسي الذي فاقم من معاناة الشعب اللبناني“. وأعربت الجامعة عن استعدادها لتقديم الدعم من أجل تجاوز حالة الجمود.

8 - وقد اندلع الإحباط الشعبي إزاء استمرار تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والقيود المفروضة بغية التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعدم مساءلة الطبقة السياسية عن الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، والجمود في تشكيل حكومة جديدة، في هيئة احتجاجات وحوادث أمنية عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُطلقت في بعضها شعارات سياسية طائفية. وابتداء من 25 كانون الثاني/يناير 2021، احتج سكان طرابلس، وهي واحدة من أفقر المناطق اللبنانية، على مدى أربعة أيام، وانتشرت قوات الأمن الداخلي وتبعها الجيش اللبناني بكثافة لاحتواء الوضع. وفي هذا السياق، في يومي 26 و 27 كانون الثاني/يناير، لقي متظاهران مصرعهما، وأصيب 246 متظاهرا و 81 فردا من أفراد الأمن، عندما اقتحم متظاهرون مباني حكومية محلية واشتبكوا مع قوات الأمن. وفي 2 آذار/مارس، وصلت الليرة اللبنانية مستوى قياسيا من الانخفاض بلغ 000 10 ليرة مقابل الدولار. وفي ذلك اليوم، تجمع متظاهرون

وأقيمت حواجز طرق مشـــدّدة في بيروت وجبل لبنان ووادي البقاع وجنوب لبنان. وفي 3 آذار/مارس، طلب الرئيس من محافظ مصـرف لبنان، رياض سـلامة، تحديد الأسـباب التي أدت إلى ارتفاع سـعر صـرف دولار الولايات المتحدة، خاصـة في الأيام السـابقة لذلك. واسـتمرت الاحتجاجات منذ ذلك الحين، في حين اسـتمرت قيمة الليرة اللبنانية في الانخفاض، حيث وصلت إلى 000 15 ليرة مقابل الدولار في 16 آذار/مارس.

9 - وفي اجتماع عقد في بيروت في 11 آذار/مارس 2021، لاحظ أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان "الأزمة الاجتماعية والاقتصـادية المتسـارعة" في لبنان، والتي تفاقمت بسـبب جائحة كورونا. وأعربوا عن القلق إزاء التوترات المتزايدة في البلد، بما في ذلك الاحتجاجات الأخيرة. وبعد أن أشـــارت المجموعة "بقلق" إلى أن سبعة أشـهر قد مضـت منذ استقالة الحكومة الأخيرة، كررت دعوتها العاجلة لقادة لبنان لعدم تأخير تشـكيل حكومة كاملة الصلاحيات وقادرة على تلبية احتياجات البلد الملحة وتطبيق الإصلاحات الحيوية.

10 - واستمر التحقيق في أسباب وملابسات الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت. وفي 10 كانون الأول/ديسـمبر 2020، أعلن قاضـي القضـية، فادي صـوان، عن نيته اسـتجواب رئيس وزراء حكومة تصـريف الأعمال، إلى جانب وزير المالية السابق، علي حسن خليل، ووزيري الأشغال العامة السـابقين، غازي زعيتر ويوسـف فنيانوس، بصـفتهم مشـتبها فيهم. وفي 17 كانون الأول/ديسـمبر، طلب السـيد خليل والسـيد زعيتر من محكمة النقض إحالة القضـــية إلى قاض آخر. وفي 18 شـــباط/فبراير 2021، نحّت محكمة النقض السـيد صـوان من التحقيق. وعُيِّن قاض جديد، هو طارق بيطار، في اليوم التالي. وحتى 19 شـباط/فبراير، كانت قد وُجهت تهم إلى 37 شخصا؛ واحتُجز 25 منهم. ونظم الضحايا وأسرهم احتجاجات على ما اعتبروه تدخلا سـياسـيا في التحقيق وغيابا للمسـاءلة. وحتى 30 آذار/مارس، كان ما مجموعه 300 95 شـخص قد وقعوا عريضـــة على الإنترنت يطلبون فيها، في جملة أمور، أن يجري التحقيق في الانفجار على نحو شفاف ومهني وعادل وحيادي وآني.

11 - وفي 4 شباط/فبراير، عُثر على لقمان سليم، وهو ناشط سياسي وإعلامي معروف بمواقفه المنتقدة فيما يتعلّق بحزب الله، مقتولا رميا بالرصـــاص في سـيارته بالقرب من النبطية في جنوب لبنان. وقد أدانت مختلف الأطياف السـياسـية مقتل السـيد سـليم. ودعا الرئيس ورئيس وزراء حكومة تصـريف الأعمال إلى التعجيل بالتحقيق في عملية القتل. وأعرب بعض القادة السـياسـيين ونشـطاء ومنظمات المجتمع المدني عن قلقهم من أن يكون مقتل السيد سليم مقدمة لعودة عمليات القتل المستهدف في لبنان. وفي 14 شباط/فبراير، قال رئيس الوزراء المعيّن الحريري إن "مسـلسـل الاغتيالات ما زال قائما، ويأخذ بدربه أغلى الناس، وآخرهم الشـهيد لقمان سـليم، الذي سلك طريق محمد شـطح وجبران تويني وسـمير قصـير، بصـلابة الموقف وحرية الفكر". وأدان حزب الله عملية القتل ودعا إلى العثور على الجناة، وندد في الوقت نفسـه بالاتهامات الموجهة إلى الحزب. وبعد وقت قصير من مقتل السيد سليم، جرت احتجاجات في بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة.

12 - وحثت نائبة المنسـق الخاص والمنسـقة المقيمة ومنسـقة الشـؤون الإنسـانية في لبنان على إجراء "تحقيق شـامل وسـريع وشـفاف واتخاذ إجراءات قضـائية لتقديم جميع المسؤولين عن هذا العمل المشـين إلى العدالة". وفي 22 آذار/مارس، ذكر ثلاثة مقررون خاصـــون لمجلس حقوق الإنســـان أنه ينبغي للحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضـمان اسـتقلالية التحقيق ونزاهته وضـمان تحديد المسـؤولين ومحاسبتهم، وأنه ينبغي للحكومة اللبنانية أن تنظر في طلب مساعدة تقنية دولية للتحقيق في مقتل سليم. ودعت مجموعة الدعم الدولية للبنان، في بيان أصـدرته في 11 آذار/مارس 2021، إلى تحقيق المسـاءلة والعدالة الكاملتين، من خلال إجراء تحقيقات موثوقة وشفافة وسريعة في الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت ومقتل السيد سليم.

13 - وما زالت جائحة كوفيد-19 تؤثر تأثيرا كبيرا على السكان اللبنانيين طوال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من عدة عمليات إغلاق شاملة هدفت إلى منع انتشارها. وتحدى العديد من السكان إجراءات الاغلاق الشامل واشتكوا من تأثيرها على اقتصاد منهك بالفعل. وتوفي عضوان في مجلس النواب بسبب مضاعفات متصلة بكوفيد-19 في 31 كانون الثاني/يناير و 8 شباط/فبراير 2021 على التوالي، مما قلّص عدد أعضاء المجلس الذي يتألف من 128 عضوا إلى 118؛ وقد سبق أن استقال ثمانية أعضاء في أعقاب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت. وبفضل تمويل لمواجهة الطوارئ مقدَّم من البنك الدولي، تلقى لبنان أول دفعة من اللقاحات في 13 شباط/فبراير 2021. وكذلك بفضل إمدادات إضافية من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاح كوفيد-19 على الصعيد العالمي، تهدف الحكومة إلى تطعيم ما لا يقل عن ثلث السكان، بمن في ذلك اللاجئون والعمال المهاجرون، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 23 شباط/فبراير 2021، قوبلت الأنباء التي تفيد بأن 16 عضوا في مجلس النواب وموظفيهم قد تلقوا التطعيم قبل وقت استحقاقهم بردود فعل عنيفة في وسائط الإعلام وفي أوساط الجمهور الأوسع نطاقا. ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن طرح اللقاحات بطيء وأرقام التسجيل لتلقي التطعيم منخفضة.

14 - وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال عام 2020 إلى أن تأثير الجائحة على الشباب كان اقتصاديا في المقام الأول، حيث انخفضت المرتبات وساعات العمل وفُقدت الوظائف.

15 - ونشرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قائمتها بالقضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الدوري السادس للبنان (CEDAW/C/LBN/Q/6). وفي التقرير (CEDAW/C/LBN/6)، المقدّم في 27 تموز/يوليه 2020، وصف لبنان جهوده لتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في ملاحظاتها الختاميَّة على التقرير الجامع للتقريرين الرابع والخامس (CEDAW/C/LBN/CO/4-5) وتنفيذ مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأحاطت اللجنة علما، في قائمتها بالقضايا، بأن النساء يشغلن 30 في المائة من المناصب الوزارية في الحكومة ويشكلن 49,3 في المائة من قضاة البلد و 64 في المائة من دبلوماسيي البلد. غير أنها لاحظت أيضا أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصا لا سيما في البرلمان وفي المجالس البلدية. وطلبت إلى لبنان تقديم معلومات عن الخطوات التي اتُّخِذَت لزيادة عدد النساء المنتخبات والمعيّنات في هيئات صنع القرار كي يتحقق التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في الحياة السياسية والحياة العامة، وذلك بسبل منها اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة. واستفسرت اللجنة على وجه التحديد عن التدابير المتوخاة من أجل استحداث نظام حصص يهدف إلى الوصول بتمثيل المرأة في البرلمان إلى 30 في المائة كحد أدنى ودعم الحملات الدعائية للمرشحات لتولي المناصب التي تُشغَل بالانتخاب.

16 - كما كان للوضع الاقتصادي المتردي تأثير شديد على اللاجئين، حيث يعيش 9 من كل 10 لاجئين سوريين في فقر مدقع، مما أدى إلى زيادة عمليات الطرد من المنازل وتفاقم العنف الجنساني وزيادة عمل الأطفال وزيادة التغيب عن المدارس. وفي 31 آذار/مارس، كان هناك 991 869 شخصا من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 172 855 لاجئا سوريا و 819 14 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى.

17 - واستمر عدد اللاجئين السوريين المسجّلين في الانخفاض بسبب العودة إلى الجمهورية العربية السورية، والاستقرار في بلدان ثالثة، والوفيات، والرحيل إلى أماكن أخرى. وأعلنت المديرية العامة للأمن العام

في لبنان في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 أنها استأنفت إجراءات التسجيل في عمليات العودة الجماعية للاجئين السوريين التي تيسرها المديرية العامة، والتي كانت قد توقفت منذ شباط/فبراير 2020 بسبب الجائحة.

18 - وفي مؤتمر دولي بشأن عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، عُقد في دمشق يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، شدد وزير الخارجية والمغتربين ووزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال على رغبة البلد في زيادة عدد اللاجئين العائدين إلى الجمهورية العربية السورية. وأشارا إلى ورقة السياسات العامة المتعلقة بالعودة التي أقرها مجلس الوزراء في 14 تموز/يوليه 2020، والتي تتضمن التدابير الرامية إلى تسريع العودة الآمنة للنازحين إلى الجمهورية العربية السورية. وفي غضون ذلك، استمرت عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير قانونية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية (انظر S/2021/240).

19 - وتشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الخامس بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة المعقود في يومي 29 و 30 آذار/مارس 2021. وأكد المجتمع الدولي توفير تمويل مقداره 4,4 بلايين دولار لدعم الأنشطة الإنسانية والقدرة على الصمود والتنمية في عام 2021 للاستجابة للأزمة في الجمهورية العربية السورية. وتم التعهد بتوفير مبلغ إضافي قدره بليونا دولار لدعم الأنشطة في عام 2022 وما بعده.

20 - وتصاعدت التوترات المتزايدة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين، مدفوعة بالتنافس على الوظائف وشُح الخدمات الاجتماعية، في بعض الأحيان إلى حوادث عنف. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، في قضاء بشري بمحافظة لبنان الشمالي، وبعد أن أطلق رجل سوري النار على مواطن لبناني وقتله، أُفيد بأن مواطنين لبنانيين من سكان المنطقة قد اعتدوا على سوريين ومنازلهم، مما أسفر عن إصابة 13 شخصا وإجبار حوالي 338 أسرة سورية على الرحيل. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، وعقب خلاف شخصي بين مواطنين لبنانيين وسوريين في قضاء المنية بمحافظة لبنان الشمالي، تم إحراق مخيّم غير رسمي للاجئين، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص وإجبار حوالي 90 أسرة من أسر اللاجئين السوريين على الانتقال إلى مكان آخر.

21 - وأُفيد بأن بطريرك الكنيسة المارونية، بشارة بطرس الراعي، قد ذكر، في خطبة ألقاها في 7 شباط/فبراير 2021، أن الوضع في لبنان منهار وأنه يستوجب عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يثبّت لبنان في أطره الدستورية الحديثة التي ترتكز على وحدة الكيان ونظام الحياد وتوفير ضمانات دائمة لوجود البلد، بمنع التعدي عليه أو أي محاولة للمسّ بشرعيته، ووضع حد لتعددية السيطرة على الأسلحة، ومعالجة حالة غياب سلطة دستورية واضحة. وكرر هذا الاقتراح في مناسبات عديدة لاحقا، حيث تمسّك بضرورة حياد لبنان، على النحو المبيّن في إعلان بعبدا، ضمن صكوك أخرى. وفي 27 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن آلاف اللبنانيين قد احتشدوا في مقر الكنيسة المارونية تأييدا لهذه الدعوة المتعلقة بحياد البلد وعقد مؤتمر دولي. وأُفيد بأن البطريرك قد دعا، في خطبته التي ألقاها 28 شباط/فبراير، في جملة أمور، إلى أن يقدم المؤتمر الدعم للجيش اللبناني كي يكون المدافع الوحيد عن لبنان.

22 - وذكر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في خطاب ألقاه في 16 شباط/فبراير، أن التدويل بهذا المعنى يضرّ بلبنان، ويعقّد المسائل فيه، وأنه يتنافى مع مفهوم السيادة وقد يكون غطاء لاحتلال جديد.

وقال: "بكل وضوح نحن نرفض أي شكل من أشكال التدويل. ونرى أنه مضر بلبنان، ... بل نراه خطرًا على لبنان، وعلى مستقبل لبنان، وعلى حاضر لبنان".

23 - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره 1680 (2006)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم الحدود بينهما. ويظل تحقيق ذلك الترسيم أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما في ذلك ما يتعلق بتنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة.

24 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أمراً أساسياً وضرورياً لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وفي حين أن ترسيم الحدود مسألة تعني طرفيها، يبقى إحراز التقدم بشأن هذه المسألة التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006).

25 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

26 - ولم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

27 - وواصلت الطائرات المسيَّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسائل متطابقة وجهت إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر (A/75/531-S/2020/999) و 22 شباط/فبراير 2021 (A/75/794-S/2021/182)، أشارت الممثلة الدائمة للبنان نيابة عن حكومة بلدها إلى عدة انتهاكات إسرائيلية للسيادة اللبنانية وذكرت أنه في ليل 24 و 25 كانون الأول/ديسمبر 2020، مقابل الشاطئ اللبناني، قام الجانب الإسرائيلي بإطلاق عدة صواريخ مروراً بالأجواء اللبنانية باتجاه الأراضي السورية. وفي ليل 29 و 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، وفقا لرسالتها، أطلقت، من فوق منطقة صور، "طائرات حربية تابعة للجيش الإسرائيلي عدة صواريخ باتجاه الأراضي السورية". وأضافت أن قصف الأراضي السورية عبر الأجواء اللبنانية يُعرِّض خصوصا سلامة الأراضي اللبنانية والمدنيين للخطر. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ مؤرختين 29 آذار/مارس 2021 (A/75/835-S/2021/313)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان نيابة عن حكومة بلدها أنه بتاريخ 22 آذار/مارس 2021، خرقت الأجواء اللبنانية أربع طائرات حربية إسرائيلية بالتزامن مع تنفيذ ضربات جوية استهدفت مواقع عسكرية داخل الأراضي السورية في مدينة حماة.

28 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 12 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/75/714-S/2021/51)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان بناء على تعليمات وزير الخارجية والمغتربين أن "طيران العدو الإسرائيلي، سواء الاستطلاعي أو الحربي، [استباح] الأجواء اللبنانية، على نحو مقلق واستفزازي ويُرهب اللبنانيين في كافة المناطق المأهولة [من البلد]". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 31 آذار/مارس 2021 موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ (A/75/846-S/2021/331)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان نيابة عن حكومة بلدها أنه بتاريخ 3 شباط/فبراير 2021، خرقت الأجواء اللبنانية طائرة استطلاع من نوع "هيرمس" تابعة للجيش الإسرائيلي. وخلال تحليقها سُمع دوي انفجار كبير لم يعرف سببه

بالتزامن مع "تحليق مكثف" للطيران الحربي الإسرائيلي فوق الأجواء اللبنانية. وأضافت أنه، في اليوم نفسه، "كتب المتحدث الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي على صفحته الرسمية على منصة تويتر، بتاريخ 3 شباط/فبراير 2021، أنه خلال نشاط اعتيادي فوق لبنان أطلقت نيران مضادة باتجاه طائرة يتم التحكم بها عن بعد تابعة لجيش الدفاع دون أن يتم إصابتها حيث واصلت الطائرة مهمتها كالمعتاد"، معترفاً بانتهاك إسرائيل للأجواء اللبنانية.

29 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان حكما بالسجن مدى الحياة على سليم عياش، الذي أُدين في وقت سابق، في *قضية عياش وآخرين* فيما يتصل بالتفجير الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأسفر عن مقتل 22 شخصا، من بينهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وعن إصابة 226 آخرين. وأصدرت المحكمة مذكرة توقيف جديدة بحق السيد عياش، الذي لا يزال طليقاً وقد حوكم غيابيا. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، قدم كل من الادعاء والدفاع والممثل القانوني للضحايا المشاركين في الدعوى إخطارات بالطعن. وذكر رئيس الوزراء المـُعيّن، سعد الحريري، في ذكرى اغتيال والده، 14 شباط/فبراير، أن حكم المحكمة ضد سليم عياش سيُنفذ وأن السيد عياش سيُسلّم "مهما طال الزمن".

30 - وفي 25 شباط/فبراير، مددت ولاية المحكمة لفترة سنتين إضافيتين تبدأ في 1 آذار/مارس 2021، أو حتى إنجاز القضايا المعروضة على المحكمة، أو نفاد الأموال المتاحة، أيها أسبق. ومُنح التمديد وفقا لقرار مجلس الأمن 1757 (2007). وفي غضون فترة الولاية المذكورة ومدتها سنتان، من المتوقع أن تعمل المحكمة على تقليص أنشطتها تدريجيا بموازاة مع إنجاز العمل القضائي الذي تضطلع به مختلف الدوائر.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

31 - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

32 - وأشار قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون، في خطاب ألقاه أمام أعضاء المجلس العسكري وقادة وحدات الجيش اللبناني في 8 آذار/مارس، إلى أن الوضع في البلد خطير جدا. وأشار إلى أن الشعب يعاني من ارتفاع سعر صرف دولار الولايات المتحدة، وأن المرتبات فقدت جزءا كبيرا من قيمتها، وأن المواطنين يعانون من الفقر والجوع. وذكر أن "الجيش هو جزء من هذا الشعب"، مضيفا أن الميزانية الإجمالية للجيش اللبناني قد خُفِّضت.

33 - وظل ثمّة مستوى من انعدام الأمن يؤثر على مناطق وادي البقاع، حيث فرض الجيش اللبناني تدابير أمنية من خلال حواجز الطرق والدوريات الأمنية. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، جرى تبادل لإطلاق النار والقذائف بين عائلتين شمال قضاء الهرمل. وأسفر الحادث، الذي يتصل بحادث إطلاق نار سابق، عن إصابة ثلاثة أشخاص بجروح. وفي شرق وشمال لبنان، تحولت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة منازعات شخصية إلى حالات إطلاق نار، مما أسفر عن مقتل 39 شخصا (من بينهم طفلان) وجرح 108 أشخاص. وانطوت 16 حالة على الأقل من المنازعات الشخصية التي وقعت في بعلبك - الهرمل، بشرق لبنان، على استخدام قنابل صاروخية. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، في حرار بقضاء عكار، تصاعد نزاع عائلي إلى إطلاق النار. وأفادت تقارير بمقتل شخص واحد وإصابة شخصين آخرين بجروح. وواصل الجيش اللبناني إلقاء القبض على أفراد وجماعات يشتبه في أنهم يُهرِّبون سلعا، لا سيما الوقود والسلع الأساسية المدعومة من الحكومة، عبر الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وفي كانون الثاني/يناير

2021، أدت سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين العشائر الحدودية وعمليات الاختطاف والسطو المسلح، بما في ذلك مقتل جندي من الجيش اللبناني، إلى عمليات واسعة النطاق لمكافحة الاتجار بالبشر في قضاء الهرمل. وأثار تزايد الإجرام احتجاجات المواطنين ضد الخروج على القانون في الهرمل وطرابلس.

34 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، عُثر على عقيد متقاعد في الجمارك، اسمه منير أبو رجيلي، في منزله في قرطبا بمنطقة جبيل وقد تعرض لإصابة قاتلة في الرأس؛ وفُتح تحقيق جنائي في الحادث. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، في كحّالة في منطقة عاليه بجبل لبنان، أُفيد بأن أفرادا مجهولين قد أطلقوا النار على مصور مستقل، اسمه جو بجّاني، فأردوه قتيلا في سيارته.

35 - وفي 1 شباط/فبراير، ذكر الجيش اللبناني أن وحداته اعتقلت خلال الأسبوعين الماضيين 18 لبنانيا وسوريا في عرسال، بمحافظة البقاع، بسبب انتمائهم الإرهابي المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وصادرت أسلحة وذخائر مختلفة.

36 - وفي حين أنه لم تقع أي مواجهات مسلحة عنيفة ومستمرة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد اندلعت احتجاجات، بغية توجيه الانتباه إلى الضائقة الاجتماعية والاقتصادية، والاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية. وأدت الاحتجاجات إلى إغلاق مؤقت لمرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتعطيل خدماتها.

37 - وإن العجز المتوقع في تمويل الميزانية البرنامجية للوكالة لعام 2021 يتجاوز 200 مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، دفعت الأزمة المالية الوكالة إلى أن تُرجئ صرف مرتبات الموظفين، مما عرض تقديم الخدمات الحيوية للخطر. وردا على ذلك، دعت نقابات الموظفين إلى إضراب على نطاق الوكالة اعتبارا من 3 كانون الثاني/يناير 2021، تم تفاديه عبر إجراء مفاوضات بين النقابات والإدارة.

38 - وفي 3 شباط/فبراير، في مخيم عين الحلوة، بقضاء صيدا، في جنوب لبنان، صعّد لاجئون فلسطينيون احتجاجاتهم ضد الأونروا، مما أدى إلى إغلاق المكتب مع ادعاءات بالإهمال بسبب انتشار كوفيد-19 داخل المخيم. وازداد عدد الاعتصامات والاحتجاجات في المخيم، وامتدت إلى مخيمات أخرى في أواخر شباط/فبراير وآذار/مارس، بما في ذلك مخيّم برج الشمالي، بقضاء صور، في جنوب لبنان؛ ومخيم برج البراجنة، بمحافظة بيروت، في وسط لبنان؛ ومخيم نهر البارد، بمحافظة لبنان الشمالي. وزار المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، مخيمي عين الحلوة ونهر البارد يومي 29 و 30 آذار/مارس، على التوالي، حيث اجتمع بممثلي اللاجئين.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

39 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

40 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

41 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشـــيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع ســـلاحها على نحو ما دُعي إليه في اتفاق الطـائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخـاذ هذا القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسـألة الحيوية التي تمس صـميم سـيادة لبنان واسـتقلاله السـياسـي. وما فتئت عدة أصـوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترســـانة عســـكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السـورية، وتَعتبرُ هاتين المسـألتين عاملين يزعزعان الاسـتقرار في البلد ويقوضـان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود تلك الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، كانت ثمّة دعوات من المحتجين تندّد باحتفاظ الميليشـــيات بالأســـلحة إلى جانب عدم مساءلة الطبقة السياسية تجاه المواطنين، باعتبار أن هذا هو النموذج الرئيسي للحكم اللبناني.

42 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالســـلاح، باعتراف الحزب نفســـه، وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته حسب ما يُزعم، يطرحان عقبة شديدة أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط ســـلطتها بشـــكل كامل على أراضـــيها. وفي مقابلة مع قناة تلفزيونية لبنانية في 27 كانون الأول/ديســـمبر 2020، قال السـيد حسـن نصـر الله "ونحن على مقربة أن نغادر 2020 ...، أكيد قدرة محور المقاومة أكبر بكثير وبأضـعاف أضـعاف ما كانت عليه قبل سـنوات. وهذا يمكنك أن تأخذه في لبنان وبفلسـطين وباليمن وبسوريا والعراق وإيران. ... الآن أصبح لدى المقاومة صواريخ دقيقة ضعفي ما كان لديها قبل سنة ... وأنه لا يوجد هدف مهم في داخل الكيان [الإسرائيلي] نحتاج الى إصابته بدقّة إلا ونحن نستطيع أن نصيبه بدقة، في كامل مسـاحة فلسـطين المحتلة". كما ذكر، مرة أخرى، أن "قتلة الحاج قاسم سـليماني والحاج أبو مهدي المهندس يجب أن يعاقبوا"، وهي نقطة كررها في خطابه الذي ألقاه في 3 كانون الثاني/يناير 2021.

43 - وفي مقابلة بمناســـبة ذكرى وفاة اللواء قاســـم ســـليماني في 2 كانون الثاني/يناير، قال قائد القوة الجوفضـــائية التابعة لقوات حرس الثورة الإســـلامية، العميد أمير علي حاجي زاده إن "ما نراه اليوم في غزة ولبنان من حيث القدرة على إنتاج قوات الصـواريخ كان كله بدعم ومسـاندة الجمهورية الإسـلامية تحت قيادة وإدارة [اللواء] ســـليماني". واتهم الأمين العام لحزب الله، في خطاب ألقاه في 3 كانون الثاني/يناير، وســـائل الإعلام اللبنانية بتشـويه تصـريحات السـيد حاجي زاده. وقال "[في العنوان الرئيسـي]، كتبت وسـائل الإعلام: الحرس الثوري الإيراني [يقول] صـــواريخ لبنان وغزة كلها من دعمنا وهي خطنا الأمامي لمواجهة إســـرائيل. ... هو لم يقل 'الخط الأمامي لنا' لمواجهة اســـرائيل. هو لم يقل الخط الأمامي للدفاع عن إيران لمواجهة اسرائيل. [وعندما أعطت] إيران صواريخ لغزة وأعطت صواريخ للبنان، [فهي من أجل] أهل غزة [كي] يدافعوا عن غزة وأهل لبنان [كي] يدافعوا عن لبنان".

44 - وانتقد الممثل الدائم لإســـرائيل، في رســـالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021 (S/2021/33)، ما قاله السـيد حاجي زاده في المقابلة. وذكر أن "حزب الله، وهو وكيل إيران في لبنان وتنظيمٌ مصـــنَّفٌ على أنه إرهابي، [قد حصـــل] على أكثر من 000 150 من القذائف والصـــواريخ القادرة على الوصـــول إلى دولة إســـرائيل بأســـرها. ونُقلت الغالبية العظمى من هذه الصـــواريخ من إيران في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة بالبرنامج النووي الإيراني، وكذلك القرارين 1701 (2006) و 1559 (2004)"، في حين أن إيران قد أســـهمت في "تطوير قدرات حزب الله على الإنتاج الذاتي". وأضـاف أن إيران "تزوِّد [...] حزب الله بتكنولوجيات متقدمة وبما يلزم من خبرة ودراية فنية من أجل صـــنع قذائف مطوّرة وصـــواريخ أشـــد فتكاً معزّزة المدى والدقة والتعقيد". وكان قد أثار شـــواغل مماثلة في رسالتيه المتطابقتين المؤرختين 16 تشرين الثاني/نوفمبر (S/2020/1120).

45 - وردا على ذلك، أدان الممثل الدائم لإيران، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير (S/2021/72)، ما قال إنه "الاستمرار في احتلال [إسرائيل] غير القانوني لفلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان" وكذلك "انتهاك المئات من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك عدد كبير من القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن، ومن بينها القرار[ين] 1559 (2004) و 1701 (2006)". وأشار إلى "التهديدات المستمرة التي يوجهها النظام الإسرائيلي" إلى بلده ونفى "الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة" ضد بلده الواردة في رسالة الممثل الدائم لإسرائيل المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير.

46 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، قال رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، أفيف كوشافي، "كل خامس منزل في لبنان هو إما مستودع للقذائف أو مستودع للصواريخ"، وأضاف قائلا "إننا سنهاجم الأهداف العسكرية، ولكن إذا كان صاروخ من الصواريخ مرتبطا بمنزل، فإنه يصنف في خانة الأهداف العسكرية". وفي 16 شباط/فبراير، ألقى السيد حسن نصر الله خطابا ذكر فيه: "[أقول] إذا ضربتم مدننا سنضرب مدنكم، وإذا ضربتم قرانا سنضرب مستعمراتكم".

47 - وبالإشارة إلى الفقرة 42 من تقريري المؤرخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1032)، ذكر الممثل الدائم لإيران في رسالة موجهة إليّ مؤرخة 5 تموز/يوليه 2020 (S/2020/651) أن "المصدرَ الرئيسي لانعدام الأمن ولعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ... [هو] الاحتلال المستمر لأراضي فلسطين والجولان السوري المحتل، وكذلك أجزاء من لبنان"، وذكر "انتهاكات جسيمة للعديد من قرارات مجلس الأمن" بما في ذلك القرار 1559 (2004). وأعرب عن "الرفض القاطع لكلّ الادعاءات الواهية التي وردت" في الرسالة المضمنة في الوثيقة S/2020/608.

48 - واستمرّ وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار الذي اتُخذ في عام 2006 في سياق الحوار الوطني، وتم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

ثالثا - ملاحظات

49 - لقد حان الوقت لكي ينهض القادة اللبنانيون بمسؤولياتهم وأن يشكلوا حكومة قادرة على إجراء الإصلاحات اللازمة لتلبية احتياجات وتطلعات الشعب اللبناني على وجه الاستعجال. وسواء تعلق الأمر بالصحة أو التعليم أو الحصول على الكهرباء أو شراء الإمدادات الغذائية، فإن سكان لبنان يكافحون يوميا. وإن الإحباط بسبب الشلل السياسي والأزمة الاقتصادية واضح بالفعل في الاحتجاجات ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من العنف، مما يعرض استقرار البلد للخطر. وفي مواجهة هذا اليأس، أحث القادة اللبنانيين على العمل لمصلحة الشعب اللبناني ومعالجة الحالة المُترديّة التي يواجهها البلد بفعالية ودون مزيد من التأخير.

50 - والدعوة لدعم الجيش اللبناني التي أطلقها قائده، العماد جوزيف عون، وتحذيره من أن الوضع الحالي خطير جدا، جديران بالملاحظة. ولا يزال دور الجيش اللبناني ودور سائر أجهزة الأمن في الحفاظ على أمن البلد عنصران أساسيان. ويساورني القلق من أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية في لبنان، ومعاناة السكان التي ما تفتأ تزداد، والضغوط العملياتية وضغوط الميزانية التي يواجهها الجيش قد تؤثر سلبا

على قدرته على الحفاظ على النظام وصون الاستقرار. وإني أشجع الجهات المانحة على مواصلة دعم الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي وإيجاد سبل مبتكرة لمواجهة التحديات العملياتية التي تواجهها، والحفاظ على استعدادها وقدراتها.

51 - وإني أدين مقتل لقمان سليم. ومن الضروري إجراء تحقيق شامل وسريع وشفاف لتقديم الجناة إلى العدالة.

52 - ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف في الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت بما يتماشى مع مطالب الشعب اللبناني بالمساءلة.

53 - وفي حين يجب على المحكمة الخاصة بلبنان أن تواصل عملها الهام، ويجب أن يدعمها المجتمع الدولي في الوفاء بولايتها، فإنني أكرر التأكيد على أن مصلحة لبنان، وفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي، تقتضي كفالة مساءلة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية وعدم السماح بالإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف.

54 - وما زلت قلقا إزاء أحكام القرار 1559 (2004) التي لم تنفَّذ بعد. ولا يعد استمرار مشاركة حزب الله، باعتراف الحزب نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وتقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

55 - ولا يزال انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، باقتران مع وجود ميليشيات مسلحة، يقوض الأمن والاستقرار في لبنان. ويظل احتفاظ حزب الله، باعتراف الحزب نفسه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان مصدر قلق بالغ.

56 - وتشير الدعوات الصادرة عن شرائح عديدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضها حيازة السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

57 - وأكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع شروط اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها لتنفرد وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. وأواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

58 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشـــجع على نزع ســـلاح تلك الجماعة المســـلحة وتحويلها إلى حزب ســـياســـي مدني صـــرف، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

59 - وأدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأُجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة، وســـحب قواتها من الجزء الشـــمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة شـــمال الخط الأزرق، والتوقّف فورا عن التحليق بطائراتها فوق المجال الجوي اللبناني. واســـتخدام جيش الدفاع الإســـرائيلي المزعوم للمجال الجوي اللبناني لضـــرب أهداف في الجمهورية العربية السورية يثير بالغ القلق، بحكم الخطر الذي يشكله على استقرار المنطقة.

60 - ومن الضـــرورة أن تواصـــل الجهات المانحة تزويد الأونروا بالتمويل، بما يصـــب في تلبية طلبها المسـاعدة النقدية حتى تعالج الحالة الاقتصـادية المتدهورة في مخيمات اللاجئين الفلسـطينيين، التي تفاقمت بســـبب أزمة كوفيد-19، حتى تتمكن من مواصـــلة دورها الأســـاســـي وتوفير الخدمات. وإن دور الوكالة في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضـى وهو حيوي لكرامة وأمن اللاجئين الفلســـطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى تســـوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

61 - ويعد اســـتمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية أمرا أســـاســـيا. ويجب على جميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيّد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها في دعم تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذاً تاماً.